

اعلان شركة مجموعة أنعام الدولية القابضة عن دعوة مساهميها لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المتضمنة زيادة رأس مال الشركة (الاجتماع الثالث) عن طريق وسائل التقنية الحديثة .

بند	توضيح
مقدمة	يسر مجلس إدارة شركة مجموعة أنعام الدولية القابضة دعوة المساهمين الكرام للمشاركة والتصويت في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المتضمنة زيادة رأس مال الشركة (الاجتماع الثالث) عن طريق وسائل التقنية الحديثة ، بمشيئة الله تعالى في تمام الساعة السادسة والنصف مساء يوم الثلاثاء 1446/01/24 هـ الموافق 2024/07/30 م .
مدينة ومكان انعقاد الجمعية العامة غير العادية	مدينة جدة – مقر الشركة حي الروضة (عن طريق وسائل التقنية الحديثة)
رابط مقر الاجتماع	www.tadawulaty.com.sa
تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية	1446/01/24 هـ الموافق 2024/07/30 م
وقت انعقاد الجمعية	18:30
كيفية انعقاد الجمعية	عبر وسائل التقنية الحديثة
حق الحضور وأحقية التسجيل ونهاية التصويت	يكون حق الحضور للمساهمين المقيدين في سجل مساهمي المصدر لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة وبحسب الأنظمة واللوائح، كما أن أحقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية، وأن أحقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الأصوات
النصاب اللازم لاتخاذ الجمعية العامة غير العادية	طبقاً للمادة (30) من النظام الأساسي للشركة يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية الثالث صحيحاً أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

**جدول أعمال الجمعية العامة
غير العادية**

1/ التصويت على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية وفقاً لما يلي :

- المبلغ الإجمالي للزيادة : 236,250,000 ريال سعودي
 - نسبة زيادة رأس المال : 75%
 - سبب زيادة رأس المال : بهدف تمويل رأس المال العامل ، تخفيض معدلات الاقتراض ودعم أنشطة الشركة المستقبلية .
 - طريقة زيادة رأس المال: طرح وإدراج أسهم حقوق أولوية لعدد (472,500,000) سهم عادي .
 - تاريخ الأحقية : في حال الموافقة على البند ، ستكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية التي تقرر فيها الزيادة .
 - تعديل المادة رقم (6) من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة برأس مال الشركة (مرفق) .
 - تعديل المادة رقم (7) من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة بالاكتمال في الأسهم (مرفق) .
- 2/ التصويت على تعديل المادة (20) من نظام الشركة الأساس المتعلقة بـ (صلاحيات المجلس) . مرفق
- 3/ التصويت على تعديل المادة (22) من نظام الشركة الأساس المتعلقة بـ (صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب وأمين السر) (مرفق) .
- 4/ التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة . (مرفق) .
- 5/ التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المكافآت والترشيحات . (مرفق) .
- 6/ التصويت على تعديل لائحة سياسات ومعايير وإجراءات العضوية في مجلس الإدارة . (مرفق) .
- 7/ التصويت على تعديل لائحة سياسات ومعايير وضوابط وإجراءات تعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية . (مرفق) .
- 8/ التصويت على لائحة ضوابط ومعايير المنافسة . (مرفق) .

نموذج التوكيل	مرفق
حق المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة وكيفية ممارسة حق التصويت	يحق للمساهم مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية ، وتوجيه الأسئلة ، والتصويت عن بعد على بنود الجمعية من خلال خدمة تداولتي عبر الرابط : www.tadawulaty.com.sa
تفاصيل خاصة التصويت الالكتروني على بنود الجمعية	سيكون بإمكان المساهمين المسجلين في خدمات تداولتي التصويت عن بعد على بنود الجمعية ابتداء من الساعة الواحدة صباح الجمعة 1446/01/20 هـ الموافق 2024/07/26 م ، وحتى نهاية وقت انعقاد الجمعية ، وسيكون التسجيل والتصويت في خدمات تداولتي متاحاً لجميع المساهمين باستخدام الرابط: www.tadawulaty.com.sa
طريقة التواصل في حال وجود استفسارات	وفي حال وجود استفسار ، نأمل التواصل مع إدارة علاقات المساهمين هاتف 0126623000 تحويلة 201 أو 450 - بريد الكتروني : skhair@anaamgroup.com

التعديلات على مواد النظام الأساس

(مقارنة)

المادة (6):	نص المادة قبل التعديل:	نص المادة بعد التعديل:
رأس المال	حدد رأس مال الشركة بثلاثمائة وخمسة عشر مليون ريال سعودي (315,000,000 ريال) مقسم إلى ستمائة وثلاثون مليون سهم اسمي (630,000,000) متساوية القيمة، قيمة كل منها نصف ريال سعودي (0.50) وجميعها أسهم عادية، مدفوعة القيمة بالكامل.	حدد رأس مال الشركة بخمسمائة وواحد وخمسون مليون ومئتان وخمسون ألف ريال سعودي (551,250,000 ريال) مقسم إلى مليار ومائة واثنتان مليون وخمسمائة ألف سهم اسمي (1102,500,000) متساوية القيمة، قيمة كل منها نصف ريال سعودي (0.50) وجميعها أسهم عادية، مدفوعة القيمة بالكامل.
المادة (7): الاكتتاب في الأسهم	أكتتب المساهمون في كامل أسهم رأس المال المصدر البالغة (630,000,000) ستمائة وثلاثون مليون سهم، والبالغ قيمتها (315,000,000) ثلاثمائة وخمسة عشر مليون ريال مدفوعة قيمتها بالكامل.	أكتتب المساهمون في كامل أسهم رأس المال المصدر البالغة (1,102,500,000) مليار ومائة واثنتان مليون وخمسمائة ألف سهم، والبالغ قيمتها (551,250,000) خمسمائة وواحد وخمسون مليون ومئتان وخمسون ألف ريال مدفوعة قيمتها بالكامل.
المادة (20): صلاحيات مجلس الإدارة	مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات والسلطات في إدارة الشركة والإشراف على أعمالها وأموالها وتصريف أمورها داخل المملكة العربية السعودية وخارجها بما يحقق أغراضها، والتي منها على ما يلي: 1- الإشراف وتنفيذ السياسة العامة للشركة ووضع الخطط الإدارية والفنية اللازمة لتسيير أعمالها وتحقيق أغراضها. 2- حق التصرف في أصول الشركة وممتلكاتها وعقاراتها وبيعها أو رهنها، وله حق الشراء وقبوله ودفع الثمن والرهن وفك الرهن الإفراغ وقبض الثمن ويتضمن محضر مجلس الإدارة: أ- أن يحدد المجلس في قراره البيع الأسباب والمبررات له. ب- أن يحدد البيع مقارباً لثمن المثل. ج- أن يكون البيع حاضراً إلا في حالات الضرورة وبضمانات كافية. د- أن لا يتربط على ذلك التصرف تحميل الشركة التزامات أخرى. 3- عقد القروض مع صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي مهما بلغت مدتها، وله عقد القروض التجارية التي لا تتجاوز أجلها نهاية مدة الشركة، مع مراعاة الشروط التالية لعقد القروض التي تتجاوز أجلها ثلاث سنوات :- أ- أن لا تزيد قيمة القروض التي يجوز للمجلس عقدها خلال السنة المالية للشركة عن 50% من رأسمال الشركة. ب- أن يحدد مجلس الإدارة في قراره أوجه استخدام القروض وكيفية سدائها. ج- أن يراعى في شروط القرض والضمانات المقدمة له عدم الإضرار بالشركة ومساهميها والضمانات العامة للدائنين. 4- فتح الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية والحسابات والسحب منها وإقفالها. 5- الدخول في المناقصات والمزايدات اللازمة لأعمال الشركة والنظر في العروض المقدمة وترسيبها.	مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع الصلاحيات والسلطات في إدارة الشركة والإشراف على أعمالها وأموالها وتصريف أمورها داخل المملكة العربية السعودية وخارجها بما يحقق أغراضها، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر: 1- فتح وتشغيل وإدارة وتعديث وإغلاق وشطب وتصفية كافة الحسابات البنكية أو الاستثمارية للشركة والشركات التابعة للشركة والتوقيع على جميع المستندات اللازمة في هذا الشأن، بما في ذلك الحفاظ الاستثمارية والصناديق الاستثمارية والاشتراكات والاكتتابات المتعلقة بها. 2- فتح كافة أنواع الحسابات البنكية بما فيها الاستثمارية وإدارتها وإقفالها والتوقيع على الاعتمادات والتحويلات والمستندات المالية والسحب والإيداع لدى البنوك والقيام بالتوقيع على جميع وكافة العمليات لدى كافة البنوك والمؤسسات والشركات المالية والاستثمارية داخل أو خارج المملكة العربية السعودية والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر الإيداع، السحب، التحويل الداخلي أو الخارجي، شراء أو بيع العملات الدولية، طلب دهانر الشيكات واستلامها، استلام الشيكات بمختلف أنواعها أو صرفها أو إيداعها في حساب الشركة، طلب كشوفات الحسابات، طلب بطاقات الصرف الآلي وإرفاقها السرية واستلامها، والتوقيع على جميع وكافة المستندات اللازمة والمتعلقة بتلك العمليات وله في كل ما ذكر تعيين المفوضين بالتوقيع وتحديد صلاحياتهم. 3- فتح خطابات الاعتماد وطلب إصدار الضمانات البنكية بجميع أنواعها والتوقيع على جميع المستندات والأوراق التجارية المترتبة عليها. 4- التوقيع على جميع المستندات اللازمة لتسجيل الشركة واعتماد نواحيق المفوضين نيابة عن الشركة لدى الفرقة التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية. 5- التوقيع على كافة العقود والاتفاقيات نيابة عن الشركة بما في ذلك دون حصر عقود التأجير أو البيع والتنازل أو الشراء والقبول أو الرهن أو القروض أو عروض العملاء أو الوكالات التجارية وغيرها من العقود والاتفاقيات والوثائق مع أي طرف آخر نيابة عن الشركة لصالح الشركة، بما في ذلك الإفراغ والبيع والشراء والاستعجار والتأجير والرهن وقبض الثمن وقبض السحب والتسليم واستخراج الصكوك وتعديلها وتعديدها وبدل الناقده منها أو المائتة وتجربتها وتقسيمها ونمحيها وفرزها وترتيبها أمام كافة كتابات العدل

والجهات المختصة لكافة العقارات والمالي والإراضي والتوقيع على كافة العقود والاتفاقيات الخاصة بذلك لصالح الشركة		6- حق الصلح والتنازل والتعاقد والالتزام والارتباط باسم الشركة ونياية عنها.
توثيق وتوقيع عقود التأسيس وقرارات الشركاء بتعديل عقود التأسيس في الشركات التي تشترك أو تساهم فيها الشركة سواء كانت شركات عاملة أو ذات غرض خاص. وسواء كانت شركات قائمة أو جديدة والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعديل بنود ادارتها أو زيادة أو تخفيض رأسمالها أو البيع والتنازل أو الشراء والقبول للحصص أو الانصهم سواء بشكل كامل أو جزئي أو تحويل كيانها القانوني أو أي تعديلات أخرى أمام فضيلة كاتب العدل. وكذلك التوقيع على قرارات مجالس الادارات أو الشركاء أو جمعيات المساهمين أو الشركاء. وكذلك تمثيل الشركة والتصويت والاعتراض والمناقشة والتوقيع نيابة عنها على كافة المستندات اللازمة في كافة أنواع الجمعيات والتي ميا الجمعية العامة العادية أو العامة غير العادية وغيرها.	7- حق إبرام ذمة مديني الشركة من التزاماتهم طبقاً لما يحقق مصلحتها ، على أن يتضمن محضر مجلس الإدارة حيثيات قراره ، مع مراعاة الشروط التالية :- أ- أن يكون الإبراء بعد مضي ثلاث سنوات كاملة على نشوء الدين كحد أدنى شريطة أن تكون الشركة استنفذت نحوها كافة السبل النظامية لاستردادها. ب- أن يكون الإبراء لمبلغ محدد كحد أقصى لكل عام للمدين الواحد. ج- الإبراء حق للمجلس لا يجوز التفويض فيه. 8- لمجلس الإدارة أن يوكل أو يفوض نيابة عنه في حدود اختصاصه رئيس أو أي عضو أو أكثر من أعضاء المجلس بكل أو بعض صلاحياته ، كما له أن يوكل الغير في اتخاذ إجراء أو تصرف معين أو القيام بعمل أو أعمال معينة بموجب وكالات شرعية بهذا الخصوص.	6 7 8
7- تعيين الموظفين و/أو المدراء و/أو رؤساء الأقسام وغيرهم من موظفي الشركة بمختلف مسمياتهم ودرجاتهم وتعيينهم مناصبهم وأجورهم ومنحهم الصلاحيات اللازمة أو عزلهم دون الإخلال بحقوقهم		
8- استخدام العمالة و/أو الموظفين و/أو المستشارين وغيرهم من خارج المملكة العربية السعودية وتقديم طلبات استخراج التأشيرات وإستلامها. وإصدار و/أو شطب و/أو تجديد رخص الإقامة ونقل الكفالات والتنازل عنها ومراجعة كافة السفارات والمفصليات والتوقيع على كافة المستندات اللازمة والضرورية.		
9- بحق لمجلس الإدارة أن يعيد ياي من سلطانه الى رئيسه و/أو الى العضو المعنبد أو أي عضو في مجلس الإدارة أو الى أي لجنة مكونة من أعضاء في المجلس أو الى أي من الموظفين العاملين في الشركة أو أي طرف من الغير كما يكون لجميع هؤلاء الحق مجتمعين أو منفردين بتوكيل و/أو تفويض الغير.		
10- يجوز لمجلس الإدارة طلب القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً للضوابط الشرعية من كافة البنوك أو صناديق ومؤسسات التمويل الحكومية أو غير ذلك من الجهات المقرضة داخل وخارج المملكة العربية السعودية والموافقة عليها والتوقيع على عقودها واتفاقياتها وجميع المستندات المطلوبة أيا كانت مدتها أو مبلغها والشروط التي يراها المجلس مناسبة وله أن يمارس جميع الصلاحيات الخاصة بالشركة في اقتراض الأموال وجمعها وتوقيع وتقديم كافة الضمانات اللازمة بما في ذلك الضمانات الاعتيادية لضمان تسهيلات هذه القروض مثل المرهونات العقارية أو السندات لأمر وغيرها من الأوراق التجارية أو شهادات الأسهم وغيرها من الضمانات العينية أو النقدية مع مراعاة الشروط التالية وهي:		
أ. ان يتم ذلك بموجب قرار يصدر عن المجلس بالإجماع. ب. ان يحدد المجلس في قراره الأسباب والمبررات له.		
11- يجوز لمجلس الإدارة بيع أو رهن عقارات الشركة وأصولها لصالح الشركة مع مراعاة الشروط التالية وهي:		
أ. أن يحدد المجلس في قرار البيع الأسباب والمبررات له. ب. ان يكون البيع مقارناً لئس الممثل ت. ان يكون البيع حاضراً إلا في حالات الضرورة وبضمانات كافية ث. الا يترتب على ذلك التصرف توقف بعض أنشطة الشركة أو تحميلها بالتزامات أخرى.		

12 يكون لمجلس الإدارة وفي الحالات التي يفدرها إبراء ذمة مديني الشركة من التزامهم طبقاً لما يحقق مصلحتها. على أن يتضمن محضر مجلس الإدارة وحيثيات قراره مراعاة الشروط التالية وهي: أ. ان يكون الإبراء بعد مضي سنة كاملة على نشوء الدين. ب. ان يكون الإبراء لمبلغ محدد كحد أقصى لكل عام للمدين الواحد. ت. الإبراء حق للمجلس لا يجوز التفويض فيه. 13 الاقتراح للجمعية العامة غير العادية بما يراه حيال ما يلي: أ. زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه. ب. حل الشركة قبل الأجل المعين في نظام الشركة الأساس أو تقرير استمرارها. 14 الاقتراح للجمعية العامة العادية بما يراه حيال ما يلي: أ. استخدام الاحتياطي الانفاقي للشركة في حال تكوينه من قبل الجمعية العامة غير العادية وعدم تخصيصه لقرص معين. ب. تكوين احتياطيات او مخصصات مالية اضافية للشركة. ت. طريقة توزيع أرباح الشركة الصافية. 15 يختص مجلس الإدارة باطعاء جزء أو كل الحسابات المتركمة باستخدام جزء أو كل الاحتياطي النظامي. ويشترط حصول مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العامة عند بيع أصول تتجاوز قيمتها خمسين في المائة (50%) من قيمة مجموع أصولها سواء تم البيع من خلال صفقة واحدة او عدة صفقات. وفي هذه الحالة تعتبر الصفقة التي تؤدي إلى تجاوز نسبة خمسين في المائة (50%) من قيمة الأصول هي الصفقة التي يلزم موافقة الجمعية العامة عليها. وتحسب هذه النسبة من تاريخ اول صفقة تمت خلال الاثني عشر (12) شهراً السابقة. وللمجلس الإدارة في حدود اختصاصه ان يفوض عضواً واحداً أو أكثر من اغصائه أو من الغير في مباشرة عمل او اعمال معينة		
يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ، ويجوز له أن يعين عضواً منتدباً ، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة ، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس مجلس الإدارة عند غيابه . 1- ويختص رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس بصلاحيات دعوة المجلس للاجتماع ورئاسة اجتماعات المجلس واجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصديق على قرارات المجلس والمستخرجات عنهم والتوقيع عليها ، وله أن يفوض غيره بهذه الاختصاصات وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات التي قد يخولها له مجلس الإدارة بين حين وآخر. 2- كما يقوم رئيس المجلس بتمثيل الشركة والتوقيع نيابة عنها في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء والجهات الحكومية وكتابة العدل والهيئة العامة للاستثمار وهيئة السوق المالية والمحاكم ولجان فض المنازعات باختلاف أنواعها والهيئات القضائية وهيئات التحكيم وصناديق التنمية وصناديق التمويل الحكومية والخاصة والفرف التجارية والصناعية والهيئات الخاصة والبنوك والشركات والمؤسسات على	المادة (22): صلاحيات الرئيس والنائب والعضو المنتدب وأمين السر	يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ، ويجوز له أن يعين عضواً منتدباً ، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة ، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس مجلس الإدارة عند غيابه . 1- ويختص رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس بصلاحيات دعوة المجلس للاجتماع ورئاسة اجتماعات المجلس واجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصديق على قرارات المجلس والمستخرجات عنهم والتوقيع عليها ، وله أن يفوض غيره بهذه الاختصاصات وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات التي قد يخولها له مجلس الإدارة بين حين وآخر. 2- كما يقوم رئيس المجلس بتمثيل الشركة والتوقيع نيابة عنها في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء والجهات الحكومية وكتابة العدل والهيئة العامة للاستثمار وهيئة السوق المالية والمحاكم ولجان فض المنازعات باختلاف أنواعها والهيئات القضائية وهيئات التحكيم وصناديق التنمية وصناديق التمويل الحكومية والخاصة والفرف التجارية والصناعية والهيئات الخاصة والبنوك والشركات والمؤسسات على

الأحكام وطلب الإدخال والنداخل. وطلب تطبيق مواد نظام المرافعات الشرعية لدى جميع المحاكم واللجان القضائية وشبه القضائية والحكومية وشبه الحكومية والأمانات العامة للجان الفصل في المنازعات مختلف درجاتها ومسمياتها داخل وخارج المملكة على سبيل المثال لا الحصر المحاكم العامة والإدارية والتجارية ولجان الفصل في المنازعات التامينية والمنازعات الضريبية والزكوية والجمركية ولجان نسوية المنازعات المصرفية ولجان الفصل في منازعات الأوراق المالية وهيئات التحكيم ومتابعة كل قضية تقام من الشركة أو ضدها أو من الشركات التي تكون الشركة شريكا فيها نيابة عن الشركة. وتعين أو عزل المستشارين والبراءة والذي منهم المحامين والمحاسبين والمحكمين وذلك أمام جميع ما ذكر من المحاكم واللجان والهيئات الحكومية وشبه الحكومية واللجان والمحاكم والجهات القضائية بمختلف مسمياتها ودرجاتها داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بما فيها على سبيل المثال لا الحصر ديوان المظالم والمحاكم الشرعية. ومحاكم الاستئناف. ولجان التحكيم والمحاكم واللجان العمالية بمختلف درجاتها. ولجنة الأوراق التجارية. ولجنة نسوية المنازعات المصرفية التابعة للبنك المركزي السعودي ولجنة المصالح في منازعات الأوراق المالية بمختلف درجاتها واللجان العمالية بمختلف درجاتها وكافة اللجان المخامة من قبل أي جهة أو مؤسسة وغيرها. البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية والنيابة العامة والشرطة وإمارات المناطق والإدارة العامة لحقوق المدينة في وزارة الداخلية ووزارة الخارجية والعمارة التجارية الصناعية والبلديات والأمانة ومكاتب العمل والاستقدام والمديرية العامة للجوازات وشركات الاتصالات المرخصة في المملكة العربية السعودية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة الركاك والضريبة والجمارك وكافة وجميع الجهات أو الهيئات الحكومية وشبه الحكومية والأهلية والمؤسسات بمختلف مسمياتها وأنواعها واختصاصها سواء داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها وذلك يشمل تسليم واستلام كافة الأوراق والمعاملات والأحكام والقرارات والصكوك وكافة المستندات وشهادات الخيد. 2- التوقيع على جميع المستندات اللازمة لتسجيل الشركة واعتماد توافيق المفوضين نيابة عن الشركة لدى الغرفة التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية. 3- التوقيع على كافة عقود الوكالات المحلية أو الدولية وفقا لنظام الوكالات التجارية بجميع أنواعها وجميع المستندات والأوراق التجارية المترتبة عليها وتسجيل الوكالات أو العلامات التجارية باسم ولصالح الشركة 4- التوقيع على جميع العقود والاتفاقيات باسم الشركة بما في ذلك دون حصر عقود التاجيرو/أو غروض العملاء وغيرها من العقود والاتفاقيات والوثائق مع أي طرف آخر نيابة عن الشركة. كما له حق التعامل مع النظام الإلكتروني (إيجار) الخاص بوزارة الإسكان وتوقيع وتوثيق العقود عن طريقه 5- توثيق وتوقيع عقود التأسيس وقرارات الشركاء و تعديل عقود التأسيس في الشركات التي تشارك أو تساهم فيها الشركة سواء كانت شركات قائمة أو جديدة والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعديل بنود ادارتها أو زيادة أو تخفيض رأسمالها أو البيع والتنازل أو الشراء والقبول للحصص أو الأسهم سواء بشكل كامل أو جزئي أو تحويل كيانها القانوني أو أي تعديلات أخرى أمام قضئية كاتب العدل. وكذلك التوقيع على قرارات مجالس الإدارات أو الشركاء أو جمعيات المساهمين أو الشركاء. وكذلك تمثيل الشركة والنصويت والاعتراض والمناقشة والتوقيع نيابة عنها على كافة المستندات اللازمة في كافة أنواع الجمعيات والتي منها الجمعية العامة العادية أو العامة غير العادية وغيرها. 6- تعيين الموظفين و/أو المدراء و/أو رؤساء الأقسام وغيرهم من موظفي الشركة أو في الشركات التابعة أو غيرها من الشركات التي تنشأ الشركة وتدخل شريكة فيها وذلك بمختلف مسمياتهم ودرجاتهم وتحديد مناصبهم وأجورهم ومنحهم الصلاحيات اللازمة أو عزلهم دون الإخلال بحقوقهم.	اختلاف أنواعها والتوقيع على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر التوقيع نيابة عن الشركة على عقود تأسيس الشركات التي تشارك فيها الشركة مع تعديلاتها وملاحقها مهما كانت أغراض التعديلات المدرجة فيها بما فيها التعديلات الخاصة بالتنازلات عن الحصص والأسهم في الشركات وبيع تلك الحصص والأسهم أو القبول بها والبيع والشراء للممتلكات المنقولة والعقارات والأراضي والقبول الشراء والإفراغ والقبول الإفراغ ودفع الثمن أو قبض الثمن والرهن وفك الرهن وتطوير العقارات والتوقيع على العقود والاتفاقيات والصكوك والإفراغات أمام كتابة العدل والجهات الرسمية والإقرار عن الشركة وتوقيع اتفاقيات القروض والتمويل والضمانات والكفالات والرهون وفكها وفتح وتشغيل الحسابات البنكية والاعتمادات المستندية وإصدار الوكالات الشرعية نيابة عن الشركة وتعيين الوكلاء والمحامين وتفويضهم بالصلاحيات اللازمة وله تفويض أي من موظفي الشركة أو الغير في حدود اختصاصه في مباشرة عمل أو أعمال معينة أو أي من الصلاحيات المخولة إليه ، وله الحق بتوكيل العضو المنتدب أو الغير للتصرف نيابة عن الشركة وتحديد الصلاحيات الموكل بها وذلك بموجب وكالات شرعية يجري تنظيمها لدى كاتب العدل بهذا الخصوص. 3- يختص العضو المنتدب في حال تعيينه بتنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس إدارة الشركة والإشراف على أعمال المدير العام وبقية مدراء الشركة ، وتصريف الأعمال اليومية للشركة الى غير ذلك من الاختصاصات والصلاحيات التي يخولها مجلس الإدارة بين حين وآخر للعضو المنتدب. 4- ويعين مجلس الإدارة أمين سر يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم يختص بتسجيل محاضر اجتماعات المجلس وتنويع القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات واجتماعات الجمعيات العمومية ممارسة كافة الاختصاصات الأخرى التي يوكلها إليه مجلس الإدارة وتحدد مكافأته بقرار من المجلس . ولا تزيد مدة عضوية رئيس المجلس وثانيه والعضو المنتدب وأمين المرعوضو مجلس الإدارة عن مدة عضوية كل منهم في المجلس ، ويجوز إعادة انتخابهم ، وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أيأ منهم دون إخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب.
---	--

٢٠ - استقدام العمالة و/أو الموظفين و/أو المستشارين وغيرهم من خارج المملكة العربية السعودية وتقديم طلبات استخراج التأشيرات وإستلامها. وإصدار و/أو شطب و/أو تجديد رخص الإقامة ونقل الكفالات والتنازل عنها ومراجعة كافة السفارات والقنصليات والتوقيع على كافة المستندات اللازمة والضرورية. 8 - التوقيع على كافة أنواع العقود والوثائق والصكوك والأحكام أمام كاتب العدل والجهات الحكومية واتفاقيات القروض مع صناديق ومؤسسات التمويل الحكومية والبنوك والمصارف والبيوت المالية والصمانات والكفالات والرهون وفكها. 9 - القيام أو ممارسة أي أعمال أو صلاحيات أخرى يتم منحها إليه من قبل مجلس الإدارة الذي يملك أوسع الصلاحيات في إدارة الشركة توكيل أو تفويض الغير للقيام بعمل أو أعمال معينة مع حق إعطاء الوكيل حق توكيل الغير بكل أو جزء من الصلاحيات الموكلة إليه وإلغاء هذا التوكيل أو التفويض جريباً أو كلياً. ويحدد مجلس الإدارة صلاحيات العضو المنتدب ومكافأة كل من رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس والعضو المنتدب وفق تقديره بالإضافة إلى المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة بمقتضى هذا النظام ولائحة سياسة ومعايير وصوابط وإجراءات تفويضات ومكافآت أعضاء المجلس واللجان والإدارة التنفيذية المجازة من الجمعية العامة للشركة. وبعين مجلس الإدارة أمين سر المجلس سواء من بين أعضائه أو من غيرهم. ويحدد مكافأته. ويختص بتسجيل محاضر اجتماعات مجلس الإدارة. وتدوين القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات وحفظها إلى جانب ممارسة الاختصاصات الأخرى التي يوكلها إليه مجلس الإدارة. ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض (بقرار مكتوب) بعض صلاحياته إلى غيره من أعضاء المجلس أو من الغير لمباشرة عمل أو أعمال معينة. ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس مجلس الإدارة عند غيابه في الحالات التي يكون فيها لمجلس الإدارة نائب للرئيس. ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس. وللمجلس الإدارة أن يعفي رئيس المجلس. ونائبه. والعضو المنتدب. والرئيس التنفيذي. وأمين السر. أو أيًا منهم. من تلك المناصب. ولا يترتب على ذلك إعفاؤهم من عضويتهم في مجلس الإدارة.		
--	--	--